الثورة الثلاثاء 13 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2012م العـدد (17395)

في لقاء تشاوري موسع مع المانحين

تدشين خطة البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين القادمين

وزير التخطيط : مؤتمر المانحين سيعقد في ٤سبتمبر القادم لحشد الدعم الدولي لليمن

■ ،،كتب/ محمد راجح

دشنت اليمن بشكل رسمي البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين القادمين كخطة تنموية عاجلة ومتوسطة الأجل تستهدف إعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة في شتى المجالات.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي في اللقاء التشاوري الذي عقد أمس بصنعاء بين الحكومة وممثلي الدول والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية المانحة أن البرنامج المرحلي للأعوام ٢٠١٢م - ٢٠١٤م تم اعداده وفق منهجية تشاركية مع مختلف الجهات الحكومية ومع شركاء التنمية لاحداث استقرار في المجالات الاقتصادية والتنموية وكذا في الجوانب السياسية والأمنية.

وكشف الدكتور السعدي عن عقد مؤتمر المانحين في ٤ سبتمبر القادم لحشد الدعم الدولي لمساعدة اليمن على مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة التي تمر بها.

وقال أن تطوير وتوسيع جوانب التعاون التنموي مع أشقاء وأصدقاء اليمن يعتبر عنصراً حاسماً لنجاح البرنامج المرحلي ويجسد في الوقت نفسه مفهوم الشراكة في التنمية ويحقق المسئولية المشتركة محلياً ودولياً في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر.

مشيراً إلى أن البرنامج ومن خلال منتدى الشراكة الاستراتيجية سيمضي قدماً باتجاه الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية التي تركز على تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن وتشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

مشدداً على تعزيز عدالة التدخلات على المستوى المحلي من خلال اليات استهداف فعالة والتركيز على الممارسات المثلى في مجال الاستهداف وضمان حصول المجتمعات الفقيرة على حقها من المشاريع والبرامج الاستثمارية المختلفة.

وأوضح وزير التخطيط أن البرنامج المرحلي يتضمن أربعة مكونات رئيسية يأتي في طليعتها مكون الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للأوضاع في اليمن والتنفيذ المقترحة للبرنامج الاستثماري المترجم لأهداف وسياسات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية.

واستعرض اللقاء التشاوري عددا من التقارير التفصيلية لمكونات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للأعوام (٢٠١٢م - ٢٠١٤م) والتقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك الذي تم إعداده من قبل الحكومة بالتعاون مع عدد من الجهات المانحة .

من السياسات والبرامج الداعمة لتهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر .

كما يشمل هذا المكون كذلك تنشيط النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتحقيق تطلعات الشباب .فيما يتناول المكون الرابع اليات التمويل ،ومكون خاص بالأولويات العاجلة والتدابير الضرورية اللازمة لتجاوز التداعيات السلبية للأحداث الماضية .

ويأتي على رأس تلك الأولويات استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي والأمني وتعزيز سيادة القانون وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتضمن المكون الثالث برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى ويشمل مجموعة

خلال لقائه رجال الأعمال

وزير الصناعة يؤكد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

■ ،،صنعاء / سبأ

عقد بنادي رجال الأعمال أمس بصنعاء اجتماع برئاسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب .

ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات المتعلقة باستقرار الأسواق خاصة مع قدوم شهر رمضان المبارك وكذا موضوع الحوكمة وانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ، فضلا عن الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة .

وفي الاجتماع أكد وزير الصناعة والتجارة أهمية أن يلعب القطاع الخاص دورا في تجسيد روح الشراكة الكاملة مع الحكومة، مشيرا الى ضرورة التعاون بين الوزارة ورجال الأعمال وتفعيل دور مجلس الحوار بين وزارة الصناعة والقطاع الخاص الذي يتولى التنسيق بين الجانبين لتوحيد الرؤى والمقترحات وخلق شراكة فاعلة تسهم في عملية البناء والتنمية.

واستعرض وزير الصناعة والتجارة النتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات الأخيرة لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ، وما قطعته اليمن من خطوات متقدمة في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف .

وأكد وزير الصناعة والتجارة أهمية التركيز حاليا على استقرار الأوضاع والأسواق وتوفر المواد الغذائية الأساسية خاصة وان شهر رمضان على الأبواب، ومنع التلاعب بالأسعار والاحتكار من قبل بعض التجار لتلك المواد ".

من جانبه أشار أمين عام نادي رجال الأعمال يوسف الكريمي الى أهمية بدء مرحلة جديدة من الشراكة الحقيقية والتعاون بين القطاع الخاص والحكومة.

وقال: لابد أن ننظر من منظور جديد لما فيه مصلحة البلد وليس اقتصاراً فقط على مصلحتنا لما فيه خير للجميع ".

حضر الاجتماع وكيل وزارة الصناعة والتجارة اقبال بهادر ومستشار الوزارة سالم المعمري وعدد من أعضاء نادي رجال الأعمال .

في الاجتماع السنوي الـ ١٤ لعموميتها:

الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية تقر خطة عملها القادمة

■ ،،كتب/ يحيى محمد العلفي

برعاية المهندس فريد أحمد مجور، وزير الزراعة والري عقدت الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية يوم الأربعاء الماضي اجتماعها السنوي الـ١٤ لجمعيتها العمومية المكونة من نحو ١٥٠ جمعية تعاونية زراعية في جميع محافظات الجمهورية.. وفي الاجتماع العمومي تحدث المهندس عبدالملك الثور وكيل وزارة الزراعة والري، فأشار إلى أن هذا الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لجمعية المستلزمات الزراعية يأتي هذا العام في ظل ظروف استثنائية تعيشها بلادنا بعد أن تخطت ظروف الأزمة السياسية وخرجت من معضلاتها بروح رياضية شفافة جنبت اليمن الكثير من الصعوبات والمحن والفتن.. لافتاً إلى أنه لم يتبق أمام اليمنيين عموماً وخاصة أصحاب الأرض الفلاحين الذين نكن لهم كل الحب والتقدير والاحترام غير النهوض وشمار السواعد نحو هذه الأرض الغالية المعطاءة.

وعبر المهندس الثور عن سعادته لحضور الاجتماع الـ١٤ لهذه الكوكبة الرائعة من التعاونيين الزراعيين الذين يمثلون مختلف الحقول الإنتاجية في أرجاء وطننا اليمني الحبيب.. متمنياً لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق والخروج بنتائج تخدم القطاع الزراعي وتحقق للتعاونيين الزراعيين أهدافهم، وكان الأخ محمد عايض النصيري، رئيس الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية استعرض في بداية الاجتماع مجمل الفعاليات والأنشطة المالية والإدارية والفنية والاقتصادية والتجارية التي اتبعتها الجمعية خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١١م موضحاً أن هذا الاجتماع يأتي في ظل ظروف وأحوال صعبة ومعقدة تشهدها بلادنا والمنطقة العربية عموماً..

وقال: إنه ورغم ذلك فإن هذا الاجتماع يكتسب أهمية بالغة كونه يسعى لتقييم النشاط خلال عام مضى ومعرفة الإيجابيات والسلبيات والعمل على رسم السياسة العامة للجمعية خلال الفترة القادمة ووضع الحلول المناسبة لتجنب السلبيات التي رافقت نشاط وعمل الجمعية ووضع المقترحات التي من شأنها تحقيق أهداف الجمعية ومصالح أعضائها مشيراً إلى أن مجلس إدارة الجمعية والهيئة التنفيذية أولياً جل الاهتمام والمثابرة لتحسين وتطوير نشاط الجمعية عبر توفير المستلزمات الزراعية المطلوبة للمزارعين، وفقاً للخطة العامة وكذا الحرص على تطوير الجانب التنظيمي والإداري والتجاري.

وقد وقف الاجتماع أمام التقرير العام عن نشاط الجمعية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١م وكذا التقرير المالي وخطة المشتريات التقديرية لعام ٢٠١٢م.. حيث أوضحت التقارير والخطة مجمل الأنشطة والفعاليات التي شهدتها الجمعية على مدى العامين الماضيين ومنها تقييم الأداء ومستوى تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية الصادرة عن اجتماعها الـ١٣ والمعضلات وأوجه القصور التي رافقت أعمال الجمعية ودوائرها وفروعها لاسيما خلال عام الأزمة السياسية والظروف التي صاحبتها.

وأجملت التقارير والخطة عدداً من القضايا الهامة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري والمالي إضافة إلى النظام المحاسبي الموحد وأنظمة الأصول الثابتة والأجور والمرتبات والبصمة ونفقات التشغيل.

وقد صدر عن الاجتماع عدد من القرارت والتوصيات أكدت على وقوف التعاونيين الزراعيين إلى جانب القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المناضل عبدربه منصور هادي في مكافحة الإرهاب والسير باليمن إلى بر الأمان وسجلت الشكر والتقدير للأخوين فريد مجور وزير الزراعة والراي، ومحمد بشير، رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي لدعمهما ورعايتهما لكافة الفعاليات والأنشطة التعاونية والزراعية.. كما أقرت الجمعية العمومية الوثائق والأدبيات وهي التقارير العام والحسابات الختامية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١م والموازنة التقديرية والخطة العامة لعام ٢٠١٢م والتقرير المالي وكذا تقرير لجنة الرقابة وكذا توزيع فائض الأرباح عن نشاط العامين المنصرمين وخاصة المساهمين غير المدينين للجمعية العامة.

استغاثة مجرب

مهندس/ محمد قاسم العريقي

❑ ،، عادة ما يتم وضع القوانين بناء على مفاهيم مجمعة تستهدف حل المشاكل المنظورة في حينها مع نوع من الاجتهاد حول ما سيأتي في المستقبل لتفادي المشاكل بعد إصدار القانون.. ومن الطبيعي بأن يتم أثناء الممارسة وخاصة في المراحل الأولية لإصدار القانون ما تظهر مجموعة من المشاكل التنفيذية في أي قانون وقد يكون منها ما يمكن القبول به أو إصلاحه في اللائحة أو القرارات الداخلية وهناك ما يصعب إصلاحة إلا بتعديل القانون.

وهنا سيكون علينا نحن الممارسون «لقانون المناقصات رقم «٢٣» لسنة ٢٠٠٧م» الإجابة على المسببات والذي يجعل نسبة الفساد في المناقات يحتل المرتبة الأولى وهو ما يسبب خلل فعلي في الوصول لأهداف القانون.

من وجهة نظري وقد يشاطرني في هذا معظم الزملاء في اللجنة العليا للمناقصات وهم حتماً كل المتعاونين فهذا القانون خاصة الأكثر تحررا منه وهم أبناء المهنة المهندسون والاستشاريون ومقاولو والشركات المكملة للمشاريع الهندسية.. واليكم ما لا بد من دراسة وبناء على الآتي:

أولاً أن ما تم من جمع في القانون للأهداف مشتركة وبعض المهام أيضاً بين اللجنة العليا والهيئة العليا للمناقصات قد أحدث نوعاً من الارباك للمتعاملين به يضاف لذلك ما يلي:

١- أن هذا الجمع في ذات القانون قد خلق بعض التعارض العملي بين اللجنة العليا والهيئة في بعض الحالات مما أثر سلبا على الأداء التعاوني المتوقع.

٢- أن ذلك أيضاً قد سبب خللا في تحديد من أين تبدأ وأين تنتهي مهام الهيئة وبما يمكنها من سد منافذ الفساد في كل الأسقف وفي كل المراحل التنفيذية المحققة لما اقرته لجان المناقصات المختلفة من قيمة وزمن وأعمال إضافية ونظام إشراف خالي من الفساد.

٣- أن الجمع بين هيئة ذات ديمومة زمنية مركزية «كما اظن» وبين لجنة عليا «قلت لها مهام مجلس الوزراء» قد تجعل اللجنة العليا تبدو وكأنها ذات ديمومة زمنية مثلها مثل الهيئة العيا وهذا ما يمكن أن يعمق الروح المركزية بخلاف ما تستهدفه الدولة في انظمتها للمجالس المحلية وتوسيع الصلاحيات تبعاً.

ثانياً: من الطبيعي أيضاً أن تستوعب القوانين عند اصدارها ما يمكنها من استيعاب اي مهام ذات صبغة عملية وتنفيذية مشابهة لذات القانون «كون هذا سيسرع بالتعامل به ويخفف من تكاليفه العملية»، وهذا ما ننصح به عند دارسة قانون الشراكة مع القطاع الخاص والمسمى «ppp» والذي يحاول البعض فصله عن قانون المناقصات وإنشاء لجنة جديدة خاصة به بالرغم من الآتي:

١- أن أساس التعامل مع مسألة الشراكة هذه «ppp» دائماً ما تبدأ مهمته بفكرة دراسة الاحتياج وتأكيد الجدوى لصاحب المشروع ومن يمكن أن يموله سواء جاءت هذه الدراسة من الجهة صاحبة الحاجة أو حتى من المستثمر الراغب في التمويل للمشروع وهذا في الأساس إجراء تقوم به كل الجهات الحكومية والمحافظة عند إعدادها لوثائق المشاريع وكل أنظمته متاحة وقد لا يكون هناك مانع من تطويره إذا لزم الأمر وحسب خصوصية مشروع كل جهة.

٢- أما الخطوة الثانية بعد تحضير الوثائق وقرارها «من لجان المناقصات» فما هي إلا تلك الإجراءات الكاملة الوضوح في قانون المناقصات والمزايدات الموجودة «سواء كان المتنافسين» يتعاملو به:

أ- المناقصات بنظام المرحلة الوحدة أو المرحليتين أو حتى بنظام المظروف الواحد أو المظروفين «فني، مالي» حيث أن حلول العملية واضحة ومجربة لاعضاء لجان المناقصات وحسب أسقفها المتلقة الحالية أو المعدلة لاستيعاب المستجدات.

ب - الواضح أن النظام الرقابي وعلاقته بالهيئة العليا قد لا يتغير عما جاء في القانون القائم مع بعض التعديلات والتطويرات وبما يتوافق مع خصوصية السرعة ونظام الرقابة التنفيذية.

٣- هناك متغيراً واحد يمكن أن يكون أساسي فيما إذا ما تم تعديل قانون المناقصات الحالي واللوائح والأدلة وهو نوع العقد ونظام الزمن للمشروع وبحسب نوعه ونوع المشروع (طرق، أو تطوير عقاري، أو صناعي أو إداري وخدمات مختلفة) بالإضافة لنظام الإدارة والتشغيل والذي قد يشملها العقد بحكم الخصوصيات لكل وزارة أو محافظة ما لم يكن في الأساس المشروع ذات صبغة مركزية وحسب المسببات المختلفة.

ثالثاً: يلاحظ ويرغم أهمية التعديلات القانونية ناتج النقطتين (أولاً وثانياً) إلا أن هناك من التفاصيل في القانون الحالي ولائحته ما يستوجب سرعة التعديل ناتج الممارسة لمدة خمسة أعوام وهذه التفاصيل مرتبطة بأهمية كبيرة لتحسين الأداء وضبط أسس الرقابة الفاعلة والمؤدية لمحاسبة مباشرة وسريعة لا بد وأن يتم تحديدها في فعلي مباشر للمخالفات لضمان منع تكرارها.. ولعل الأهم منها ما يلي:

١- خلق حلول مبتكرة تمكن المؤسسة الاستثمارية الحكومية من تخطي العقبات الزمنية في القانون وبما يمكن من منافسة تظمنها في القطاع الخاص.

٢- نجد أن القانون لم يفصل بين من قام بالمخالفة وبين المتأثر بها دون أن يكون له يد حقيقة بالمخالفة كونه طرف ثاني في العقد، أو متعامل مستجيب لأوأمر قد تؤثر عليه سلباً إن لم يستجب لها من صاحب العمل أو مندوبه.. مع العلم بأن الدولة سيكون عليها واجب التدريب المهني ناحية هذا الطرف إذا ما خصه القانون بما يجب عليه الالتزام بها ورفض الاستجابة له من أصحاب العمل.

٣- كان من المفروض في القانون أن يزمن فترات رفع الأسقف لكل الجهات وبما يجبر اللجنة العليا على بناء برنامج تدريبي مزمن ومدعوم بكل الإمكانيات باعتبار ذلك من أهم مهامها وواجب عليها المحاسبة للمقصرين في ذلك القانون.

٤- مثله كان من المفروض قانوناً تحديد زمن للكشف عن التكاليف التقديرية في الإعلان للمناقصات، لأن بقاء هذه التكلفة سرية هي من أهم منافذ الفساد سؤاً على المستوى المالي أو المستوى الفني بسبب إهمال الدراسات التحليلية الحقيقية في الجهات عند إعدادها.

٥- وتأتي بعد ذلك مجموعة من التعديلات الواجب إعادة تصويبها ليكون القانون متفاعل مع ما يجب تفسيره في اللائحة بعد ذلك مثل (نظام ظهور مخصص المشروع في الموازنة الاستثمارية ونسبته كعلاقة زمنية مع التنفيذ، إظهار المخصصات الاستثمارية والدراسات والإشراف في الميزانية الاستثمارية، وأهمية الدراسة القيمة للمشاريع حسب خصوصياتها وتكرارها النمطي) وغير ذلك مما يسرع في استيعاب القروض والمنح وأيضاً رفع الجدوى لهذه المشاريع من خلال التنافس على سرعة التنفيذ أو التوريد المرتبطة بالزمن الأقل.

٦- وأخيراً وهو المهم إعطاء بنود القانون المميزات المشجعة في التأهيل للمقاولين والاستشاري اليمني وبما يمكنه من الائتلاف الداخلي أو الخارجي.. وقيام الجهات بالتجزئه التنفيذية للمشروع الكبير أو المخصص وبما يمكن المقاول أو الاستشاري من تنمية قدرته بالتوالي.

٧- والأكثر أهمية هنا هو إعادته المراجعة الكلية لباب المزايدات والمهمل كلياً في القانون ٢٠٠٧/٢٣م رغم أنه من أهم المنافذ الإيرادية للدولة، لو تم تنظيم التعامل به.. كما وأن نظام تجزيئه القائمة حالياً تشكل باباً واسعاً للفساد المالي بيعا.. وفساد الإهمال عند تحديد الحاجة للمشتريات دون محاسبة أو استفسار عما سبقه من مشتريات.

رابعاً: لقد خلق القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م في داخله بذرة فساد بداخله «مقصود- غير مقصود» عندما أهمل الشروط المرجعية لطريقة إختيار أعضاء اللجنة العليا للمناقصات.. بالإضافة لإهمال تحديد وضعهم الوظيفي مما جعل الأمرين قابلين للمفاصلة أو الضغوط وهذا قد يخلق لدى بعض الأعضاء روح الفساد أو للتعامل بطريقة تعني الولاة الاتراك عندما كان يحدد لكل منهم واحد عام واحد للبقاء في الولاية .. ونضع هنا ومن ناتج ما عانيناه وقبل أن يتم اختيار الأعضاء الجدد بأن يكون قد تم إقفال هذه النقاط الهامة في القانون.

خامساً: وجب الفصل لأهم تعديل في القانون يجب النظر له بجدية كبيرة وهو إضافة أهمية الانسحاب عند إقرار المشاريع لأصحاب الانتماءات الحزبية مثلهم مثل قرابة الدم حتى الدرجة الرابعة.. خاصة وقد ظهر أهمية مثل هذا الأمر كثيراً في هذه المرحلة.

سادساً: والان كل النقاط الخمس هي وحدها سبب كافي للتعديل الذي نراه ضرورياً وعليه.. دعوني أوجهه رسالتي هذه إلى كل الإخوة في حكومة الوفاق.. أرجوكم ونحن الآن في مرحلة إعداد الموازنات للعام القادم٢٠١٣م وكونوا معنا وبإصرار لدعوة الأخوة في الهيئة العليا للرقابة ومعها كل المتعاملين بالقانون من جهة رسمية وأستشاريين ومقاولين للمباشرة بإعداد مسودة التعديلات القانونية بحيث تطبق من بداية العام الجديد.. فمنها ستتمكن الدولة من التوفير من الموازنات الاستثمارية.. وبها سنساهم في التقليل من منافذ الفساد والرفع من جدوى المشاريع والتسريع بتنفيذها.. مالم فسنجد نم سياتي بعدنا بأنه سيبدي من اينما بدأنا ومن جديد دون أن تستفيد التنمية والدولة مما إكتسبناه في ممارستنا خلال ستون شهراً.. وما بهذا التكرر الخاطي تكون القوانين وتبنى الدول.

وهنا نؤكد باستحالة أن يبدء التغيير للأفضل كما يطمح اليمنيون مالم نبدى بالتفكير بقوانين مستحدثة تحمل في طياتها ما يفتح للدولة منافذ إيرادية تمكن مؤسساتها من التنافس مع القطاع الخاص وبإجراءات زمنية وعملية أقل تعقيداً مما ظهر في القانون رقم «٢٣» لسنة ٢٠٠٧م.

هذا والله من وراء القصد.. وسيكون المعين إذا ماخلصت النوايا

عضو اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

وفقاً للتقرير الاستراتيجي ٢٠١١م :

الوضع الاقتصادي في اليمن يتسم بانخفاض معدلات النمو اللازم لإحداث تغيير في مستوى دخل الفرد وإحداث تنمية اقتصادية حقيقية

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

كشف التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١م أن الوضع الاقتصادي في اليمن قبل اندلاع الاحتجاجات الشبابية الشعبية مطلع شهر فبراير ٢٠١١م اتسم بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقارنة بالاحتياجات التنموية على مستوى الفرد ،وتحسين مستوى الدخل او على مستوى البلد وما تتطلبه العملية التنموية من موارد وامكانيات لازمة لتحقيق اهداف التنمية المتعلقة بنقل اليمن من اطار الدول الاقل نموا على مستوى العالم الى مستوى الدول متوسطة الدخل.

واكد التقرير الصادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية أن صعوبة الوضع التنموي والاقتصادي في اليمن تمثلت في ضعف معدلات النمو الاقتصادي الكلي اللازم لإحداث تغيير حقيقي في مستوى دخل الفرد و إحداث تنمية اقتصادية حقيقية ،حيث تشير البيانات الى تحقيق الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سنوي متوسط خلال السنوات العشر الاخيرة تتراوح ما بين ٤-٥ ٪مقارنة بمعدل نمو سكاني سنوي يصل الى ٣٪ وبالتالي ضعف معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وضعف فرص خروج غالبية الشعب من دائرة الفقر والعوز .

مشيرا الى أن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م شهدت تراجعا كبيرا في قيمة العملة الوطنية وبالأخص في عام ٢٠١٠م حيث بلغ معدل التراجع خلال هذا العام حوالي ٨,٤٪ كما بلغ معدل التضخم السنوي في المتوسط حوالي ١١,٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م الامر الذي اسهم في تراجع المستوى المعيشي للسكان خلال الفترة.

ويبين تحليل الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي هيمنة القطاع الخدمي على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد حيث بلغت حصة القطاع الخدمي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م حوالي ٤٩,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي وبلغت حصة قطاع النفط والغاز حوالي ٢٨٪ .

وفيما يتصل بمساهمة القطاعات الانتاجية السلعية (زراعة ،صناعة ،بناء وتشييد) والتي يعول عليها في عملية التراكم الرأسمالي والتنموي وتوفير احتياجات السكان من السلع المختلفة اللازمة لتحقيق الامن الغذائي قال التقرير إنها بلغت حوالي ٢٢,٨٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة وهذا بطبيعة الحال يمثل اختلالا في العملية التنموية في اليمن .

ويشير التقرير الى انه على الرغم من الاخذ بالنظام الاقتصادي القائم على اساس الحرية الاقتصادية ،وتوسيع الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص ، الا ان اسهام القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والاجتماعية فمازال محدودا ،حيث لم يتجاوز مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نسبة ٥٣٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ،وهذا يكشف طبيعة الخلل في جانب العلاقات المنظمة لدور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية.

ويكشف تقييم اداء الموازنة العامة للدولة - خلال السنوات الخمس الماضية ضعف الاستقرار والاستدامة المالية ،وضعف الدور التنموي للموازنة ،حيث تراجعت الاهمية النسبية للإيرادات العامة من ٣٢,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٦م الى ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٩م الى جانب اعتمادها على مصادر غير مستقرة وغير امنة ،تتمثل في الايرادات النفطية بصفة خاصة وبنسبة تصل الى ٦٢,٢٪ عام ٢٠١٠م كما تبين تقارير الموازنة العامة غلبة النفقات الجارية (نفقات حتمية)على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية التي يعول عليها في تعزيز طاقات النمو الاقتصادي الكلي ،حيث بلغت الاهمية النسبية للنفقات الرأسمالية والاستثمارية ١٧,٣٪ فقط من اجمالي النفقات العامة خلال السنوات الخمس الماضية .

ويبين التقرير أن نمو النفقات العامة بصورة اكبر من نمو الايرادات العامة خلال الفترة الماضية، أدى الى تزايد عجز الموازنة العامة بصورة كبيرة لتصل الى -٩,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٩م وبلغ متوسط عجز الموازنة الكلي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م حوالي -٤,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهو معدل مرتفع يفوق العجز الامن وفقا للمعايير الاقتصادية والمالية العالمية ،وتزداد خطورة العجز اذا ما نظرنا الى كيفية تمويله ،حيث اظهر الاداء الفعلي للموازنة العامة للدولة انها اعتمدت بشكل متزايد على التمويل المحلي من مصادر حقيقية (اذون خزانة)ومصادر تضخمية (اصدار نقدي جديد) وهذا بدوره اثر بصورة سلبية على الاداء الاقتصادي الكلي ،سواء من حيث النمو الاقتصادي او زيادة معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

كما يبرز ضعف الدور التنموي للقطاع المصرفي والمتمثل في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية ،حيث انخفضت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية كنسبة من اجمالي الموارد المتاحة للقطاع المصرفي ويزداد ضعف الدور التنموي للقطاع المصرفي بملاحظة محدودية القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص الى اجمالي القروض والتسهيلات التي يقدمها ،واتجاه معظم هذه القروض نحو تمويل التجارة على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية في الاقتصاد (صناعة ،زراعة وصيد ،تشييد وبناء).

وبشأن معدلات الفقر ومشكلة الامن الغذائي بين التقرير ارتفاع مستويات الفقر لتصل الى حوالي ٤٢٪ من السكان وفقا لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٩م فيما تشير بعض التقديرات الاخرى إلى ارتفاع هذه النسبة لتصل الى ٥٨٪ من السكان كما زادت حدة معدلات سوء التغذية ،حيث تصل الى ٣٢٪ من السكان .

وبلغت معدلات البطالة مستويات مرتفعة وبنسبة تصل الى ١٨,٦٪ عام ٢٠١٠م هذا ناجم عن ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على ايجاد فرص عمل لحوالي ٢٠٠ الف كداخلين جدد الى سوق العمل سنوياً ،فضلا عن تركز البطالة بين الشباب (١٥-٢٤)سنة وبنسبة ٥٣٪.

واتسم الوضع الاقتصادي ايضا بمحدودية الاستفادة من الموارد المالية الخارجية (القروض والمساعدات)،نتيجة محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ،بسبب سوء الادارة وغياب دراسات الجدوى والتأخر في التصديق على الاتفاقيات ،الى جانب شيوع الفساد في نظام المناقصات العامة ،وغياب اليات التنسيق بين الجهات فضلا عن عدم توفر المكون المحلي والمساهمات المحلية اللازمة لتنفيذ المشاريع الممولة خارجيا في احيان كثيرة .

كما تزايد ضعف البناء المؤسسي والاداري للدولة ،والمتمثل في تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة وسوء توزيع القوى العاملة بين السلطتين المركزية والمحلية وضعف فاعلية الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد ،ومحدودية المساءلة والشفافية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ،البرلمان ،نيابات الاموال العامة ،القضاء) قصور وعدم كفاية الخدمات التعليمة والصحية عن الوفاء بالاحتياجات المتنامية للسكان وبالذات الكهرباء وشحة الموارد المائية .